فلسطينيو الداخل في إسرائيل.. بين تعطيل اليمين الديني وتغيير النظام

د/ محمد أحمد صالح

تتناول الورقة التحول في دور فلسطينيي الداخل في الانتخابات الإسرائيلية لعام ٢٠٢٦م، من التمثيل البرلماني إلى التأثير في موازين القوى وتعطيل عودة الصهيونية الدينية إلى السلطة. وتحلل دلالات ارتفاع المشاركة الفلسطينية وحصول القائمتين الفلسطينيتين على ١٩ مقعداً، وانعكاس ذلك على فرص تشكيل الحكومة ومستقبل تحالف نتنياهو مع سموتريتش وبن جفير. كما تستعرض حدود المشاركة السياسية في ظل التمييز القومي واستبعاد الأحزاب الفلسطينية من الشراكة الحكومية، وتناقش تداعيات التحولات على القضية الفلسطينية والقدس والاستيطان. وتستشرف أربعة سيناريوهات لمستقبل الحكم الإسرائيلي، مؤكدة ضرورة تحويل التأثير الانتخابي إلى قوة سياسية وطنية مستدامة.

الإطار العام والفرضية الاستراتيجية

تكشف نتائج الانتخابات الإسرائيلية السادسة والعشرين عن تحول يتجاوز حدود المشاركة الانتخابية التقليدية لفلسطينيي الداخل؛ إذ انتقلت أصواتهم من موقع التمثيل البرلماني المحدود إلى موقع التأثير في الحسابات الائتلافية، وتعطيل بعض السيناريوهات السياسية، ولا سيما عودة تيار الصهيونية الدينية إلى السلطة التنفيذية بالشروط التي يطمح إليها. وتكمن الأهمية الاستراتيجية لهذه المشاركة في أنها لم تكن مجرد تعبير عن رغبة في الاندماج داخل النظام السياسي الإسرائيلي، وإنما مثلت استجابة سياسية واجتماعية لمحاولة منع استمرار هيمنة التيار الأكثر تطرفاً على مراكز القرار، بعد ما ارتبط به من سياسات تجاه قطاع غزة والضفة الغربية والقدس والمسجد الأقصى، فضلاً عن فلسطينيي الداخل أنفسهم.

وتنطلق الورقة من فرضية أساسية مفادها أن القوة السياسية لفلسطينيي الداخل لا تتحدد فقط بعدد المقاعد التي يشغلونها في الكنيست، وإنما بقدرتهم على التأثير في شروط تشكيل الحكومات، وحرمان قوى بعينها من الأغلبية، ورفع تكلفة الخيارات السياسية والأيديولوجية التي تسعى إلى إعادة إنتاج الهيمنة اليمينية المتطرفة. ومن ثم، فإن مفهوم التأثير هنا يتجاوز المشاركة في الحكم إلى ممارسة ما يمكن تسميته "قوة التعطيل الاستراتيجي"، أي القدرة على منع تشكل أغلبية سياسية معينة، حتى في ظل عدم امتلاك القدرة على فرض بديل حكومي متكامل.

وتكتسب هذه الفرضية أهميتها من طبيعة التحولات التي شهدها المجتمع الإسرائيلي منذ السابع من أكتوبر ٢٠٢٣م، حيث تداخلت الاعتبارات الأمنية والعسكرية مع النزعات الدينية والقومية، وتراجعت المسافة بين الخطاب السياسي اليميني وخطاب الصهيونية الدينية، ما جعل الانتخابات اختباراً لمستقبل العلاقة بين الدولة والمجتمع، وحدود تأثير القوى الفلسطينية داخل النظام السياسي الإسرائيلي.

التحول في وظيفة التصويت الفلسطيني.. من التمثيل إلى التأثير والتعطيل

يمثل ارتفاع نسبة المشاركة الانتخابية لفلسطينيي الداخل من ٥٣,٢٪ عام ٢٠٢٢م إلى ما بين ٧٦,٦٪ و٨٠٪ في انتخابات ٢٠٢٦م، أحد أبرز المؤشرات على حدوث تحول في السلوك السياسي للجمهور الفلسطيني داخل إسرائيل. كما أن حصول القائمتين الفلسطينيتين المشتركة والموحدة على نحو ٨٤٠ ألف صوت، بزيادة تقارب ٦٤٪، وترجمته إلى ١٩ مقعداً من أصل ١٢٠، يشيران إلى انتقال الصوت الفلسطيني من حالة التشتت النسبي وضعف الحضور إلى كتلة برلمانية ذات وزن مؤثر في حسابات تشكيل الحكومة.

غير أن الأهمية الحقيقية لهذه الأرقام لا تكمن في الزيادة العددية وحدها، وإنما في السياق السياسي الذي أنتجها. فقد تزامنت المشاركة الواسعة مع تصاعد سياسات الحكومة اليمينية تجاه الفلسطينيين، وتكثيف الاستيطان والاعتداءات على المقدسات، وتوسيع صلاحيات المؤسسات المرتبطة بتيار الصهيونية الدينية، الأمر الذي جعل التصويت أقرب إلى فعل احتجاج سياسي جماعي على مسار الدولة منه إلى مجرد منافسة بين الأحزاب.

ويمكن التمييز هنا بين ثلاثة مستويات للقوة السياسية العربية:

١ـ**قوة التمثيل:** تتمثل في امتلاك ١٩ مقعداً برلمانياً، ما يوفر حضوراً سياسياً ومؤسسياً أكبر من الدورات السابقة.
٢ـ**قوة التأثير:** تتمثل في قدرة هذه المقاعد على تغيير الحسابات الانتخابية والائتلافية للأحزاب الإسرائيلية، ورفع تكلفة تشكيل حكومة معينة أو استمرارها.
٣ـ**قوة التعطيل:** تتمثل في حرمان معسكر سياسي من بلوغ الأغلبية المطلوبة، أو منع إعادة إنتاج ائتلاف يمنح الصهيونية الدينية والقوى الأكثر تطرفاً نفوذاً مباشراً في السلطة التنفيذية.

وتتقدم الوظيفة الثالثة على المستويين الآخرين في القراءة الاستراتيجية للانتخابات محل الدراسة؛ إذ لم يكن المطلوب بالضرورة أن تصبح الأحزاب الفلسطينية شريكاً في الحكومة، وإنما أن تحول دون حصول معسكر نتنياهو على التفويض العددي والسياسي الذي يسمح له بإعادة تشكيل حكومة تضم سموتريتش وبن جفير وتواصل السياسات السابقة دون قيود ائتلافية جديدة.

وهذا التحول يفرض إعادة النظر في النظرة التقليدية إلى المشاركة الانتخابية الفلسطينية؛ فالتأثير لا يشترط دائماً الدخول في الحكومة، كما أن غياب الشراكة التنفيذية لا يعني بالضرورة انعدام الفاعلية السياسية. فقد تكون القدرة على منع خصم من الوصول إلى السلطة، أو حرمانه من أغلبية مريحة، أكثر أهمية في لحظة تاريخية معينة من الحصول على حقائب وزارية محدودة داخل حكومة لا تملك الأحزاب الفلسطينية القدرة على توجيه سياساتها الأساسية.

الصهيونية الدينية ومشروع التحول من النفوذ الحزبي إلى الدولة العميقة

لا يمكن فهم أهمية المشاركة الفلسطينية في الانتخابات دون تحليل طبيعة المشروع السياسي الذي يسعى تيار الصهيونية الدينية إلى ترسيخه داخل مؤسسات الدولة الإسرائيلية. فالمسألة لا تتعلق بمجرد حصول حزب ديني متطرف على عدد من المقاعد، وإنما بمحاولة تحويل النفوذ البرلماني إلى سيطرة ممتدة على مفاصل الإدارة المدنية والأمنية والعسكرية والقضائية، ما يسمح بإعادة تشكيل طبيعة النظام السياسي وآليات اتخاذ القرار.

وهنا يبرز مساران أساسيان لهذا التحول:

١ـ مسار السيطرة على الإدارة المدنية في الضفة الغربية

يرتبط هذا المسار بتعاظم نفوذ بتسلئيل سموتريتش داخل منظومة إدارة الأراضي والاستيطان، والعمل على نقل صلاحيات مدنية وإدارية كانت مرتبطة بالمؤسسة العسكرية إلى بنية إدارية أكثر التصاقاً بالتيار الاستيطاني. وتكمن خطورة هذا التحول في أنه لا يقتصر على توسيع الاستيطان أو تسريع إجراءاته، بل يتجه إلى إعادة بناء منظومة السيطرة على الأرض والسكان، وتحويل الوقائع الاستيطانية من إجراءات قابلة للتغيير إلى بنية إدارية وسياسية متجذرة. ومن منظور استشرافي، فإن استمرار هذا المسار قد يؤدي إلى تقليص الفارق العملي بين الإدارة المدنية الإسرائيلية للضفة الغربية ومؤسسات الدولة ذاتها، ما يعزز احتمالات الضم الفعلي التدريجي، حتى في غياب إعلان رسمي بضم الأراضي.

٢ـ مسار السيطرة على الأمن الداخلي والمجال العام

يتجسد هذا المسار في توسع نفوذ إيتمار بن جفير داخل وزارة الأمن القومي، وما يرتبط به من سياسات تجاه الشرطة وتسليح المستوطنين والأمن الداخلي، فضلاً عن محاولات إعادة تعريف العلاقة بين القوة الأمنية والاعتبارات الأيديولوجية. ويثير هذا التحول إشكالية استراتيجية تتعلق بحدود استقلال المؤسسات الأمنية عن التوجهات الحزبية والدينية؛ إذ إن إخضاع أدوات إنفاذ القانون لمنظور سياسي متشدد قد يؤدي إلى توسيع الفجوة بين المواطنين الفلسطينيين والمؤسسات الرسمية، وزيادة احتمالات الاحتكاك والعنف، وتراجع الثقة في حياد الأجهزة الأمنية.

ومن ثم، فإن خطر الصهيونية الدينية لا يكمن فقط في وجودها داخل الحكومة، وإنما في قدرتها على تحويل النفوذ الوزاري والحزبي إلى ترتيبات مؤسسية يصعب تفكيكها حتى بعد خروجها من السلطة. وهنا تبرز الأهمية الاستراتيجية لمنع عودة هذا التيار إلى السلطة التنفيذية؛ لأن إبعاده عن الحكومة قد يحد من

قدرته على تسريع مشروعه، لكنه لا يعني بالضرورة تفكيك الشبكات الإدارية والأمنية والاستيطانية التي أسسها أو عززها خلال وجوده فيها. وبالتالي، فإن المعركة السياسية لا تتعلق فقط بتغيير الائتلاف الحاكم، بل أيضاً بمواجهة آثار إعادة تشكيل المؤسسات التي قد تستمر بعد سقوط الحكومة.

نتنياهو والصهيونية الدينية.. علاقة المصلحة المتبادلة وحدود الابتزاز السياسي

تكشف العلاقة بين بنيامين نتنياهو وقيادات الصهيونية الدينية عن نموذج من التحالفات السياسية القائمة على تبادل المصالح أكثر من التوافق الأيديولوجي الكامل، فنتنياهو يحتاج إلى دعم هذه القوى لضمان بقائه في السلطة، بينما تحتاج قياداتها إلى موقعه السياسي لتوسيع نفوذها داخل مؤسسات الدولة وتحقيق أهدافها الاستيطانية والدينية.

حاجة نتنياهو إلى البقاء في رئاسة الحكومة، في ظل التحديات القضائية التي يواجهها، منحته موقفاً تفاوضياً أضعف أمام سموتريتش وبن جفير، اللذين استطاعا استخدام التهديد بإسقاط الحكومة أداةً للضغط عليه. وبذلك تحولت العلاقة من شراكة ائتلافية تقليدية إلى علاقة اعتماد متبادل غير متكافئة، يمتلك فيها الطرف الأصغر قدرة كبيرة على التأثير في قرارات الطرف الأكبر. لكن هذه المعادلة لا تنطبق بالضرورة على جميع القيادات الإسرائيلية؛ إذ يظهر جادي آيزنكوت بوصفه شخصية يمينية ذات خلفية عسكرية وأمنية، لكنها أقل اعتماداً على الصهيونية الدينية في تشكيل الحكومة، وأكثر قدرة على رفض شروطها الائتلافية دون أن يواجه التهديد الشخصي والسياسي ذاته الذي يواجهه نتنياهو.

وهنا ينبغي التمييز بين إبعاد الصهيونية الدينية عن الحكومة وإحداث تحول جوهري في بنية السياسة الإسرائيلية؛ فاستبدال نتنياهو بآيزنكوت أو بغيره لا يعني تلقائياً الانتقال إلى سياسة أكثر اعتدالاً تجاه الفلسطينيين؛ لأن الخلاف بين المعسكرات الإسرائيلية قد يتركز على إدارة القوة وأدوات استخدامها، وليس على الأسس الأيديولوجية التي تحكم الصراع.

ويعني ذلك أن إضعاف التحالف بين نتنياهو والصهيونية الدينية قد يحقق مكسباً سياسياً مهماً، لكنه لا يكفي وحده لإحداث تغيير في السياسات الإسرائيلية تجاه الأراضي الفلسطينية أو إنهاء الاحتلال والاستيطان.

دلالات الحسابات الانتخابية.. المقاعد الفلسطينية تغير ميزان القوى

تقدم حسابات الأرقام نموذجاً مهماً لفهم الوظيفة الاستراتيجية للتصويت الفلسطيني، فوفق النتائج المعتمدة، حصل معسكر نتنياهو على ٥٣ مقعداً، مقابل ٤٨ مقعداً للمعسكر المقابل بقيادة آيزنكوت، بينما حصلت القائمتان الفلسطينيتان على ١٩ مقعداً. وبذلك يصبح مجموع مقاعد المعسكرين اليهوديين ١٠١ مقعد، في حين تمثل المقاعد الفلسطينية نحو ١٥,٨٪ من إجمالي مقاعد الكنيست.

جاء توزيع المقاعد على النحو التالي: معسكر نتنياهو 53 مقعدا، ومعسكر آيزنكوت 48 مقعدا، والقائمتان الفلسطينيتان 19، والأغلبية 61، ومجموع المقاعد 120. وتكشف هذه الأرقام عن ثلاث حقائق استراتيجية:

١- معسكر نتنياهو يحتاج إلى ثمانية مقاعد إضافية لبلوغ الأغلبية، وهو ما يجعله أكثر اعتماداً على تحالفات خارج قاعدته الأساسية.

٢- المعسكر المقابل يحتاج إلى ثلاثة عشر مقعداً إضافياً، ما يجعل تشكيل حكومة تستند إلى دعم فلسطيني أمراً مختلفاً عن مجرد جمع مقاعد الأحزاب اليهودية المعارضة.

٣- المقاعد الفلسطينية، إذا توحدت في موقف تفاوضي واضح، يمكن أن تؤدي دوراً حاسماً في منع تشكيل حكومة معينة، حتى إذا لم تتمكن من فرض حكومة بديلة.

وتزداد أهمية هذه الحسابات عند النظر إلى الفرضية بشأن غياب التصويت الفلسطيني وإعادة توزيع المقاعد على الأحزاب التي تجاوزت العتبة الانتخابية. فوفق هذه المحاكاة، كان معسكر نتنياهو سيرتفع من ٥٣ إلى نحو ٦٣ مقعداً، مقابل ٥٧ لمعسكر آيزنكوت، ما يمنحه أغلبية تتجاوز الحد المطلوب لتشكيل الحكومة. وتشير هذه المحاكاة إلى أن المشاركة الفلسطينية لم تكن مجرد إضافة عددية إلى الكنيست، بل كان لها أثر محتمل في منع إعادة إنتاج أغلبية يمينية متماسكة. ومع ذلك، يجب التعامل مع هذا الحساب باعتباره معادلة افتراضية لا نتيجة انتخابية مثبتة؛ لأن توزيع المقاعد لا يتم بمجرد إعادة توزيع المقاعد القائمة نسبياً،

وإنما يتأثر بنسبة الأصوات الصحيحة والعتبة الانتخابية واتفاقات فائض الأصوات وطريقة "بادر-عوفر"، وهي آلية لتوزيع المقاعد البرلمانية بين القوائم الانتخابية، بعد تحديد عدد الأصوات الصحيحة التي حصلت عليها كل قائمة واجتيازها نسبة الحسم

والأهم من الحساب ذاته هو الدلالة السياسية التي يكشف عنها: عندما يصبح التصويت الفلسطيني عاملاً في تحديد قدرة المعسكرات الإسرائيلية على تشكيل الحكومة، تتحول المشاركة الفلسطينية إلى متغير مؤثر في بنية المنافسة السياسية الإسرائيلية، حتى مع استمرار رفض الأحزاب الصهيونية الاعتراف بالشراكة الفلسطينية الكاملة.

أزمة الديمقراطية الإسرائيلية وحدود المواطنة المتساوية

تكشف الانتخابات عن تناقض بنيوي بين ادعاء الديمقراطية الإسرائيلية وممارسات الإقصاء السياسي والتمييز القومي. فمن ناحية، يشارك الفلسطينيون داخل إسرائيل في الانتخابات، ويمتلكون حق التصويت والترشح وتشكيل الأحزاب؛ ومن ناحية أخرى، تظل مشاركتهم محاطة بقيود سياسية وقانونية واجتماعية، تحد من قدرتهم على الوصول إلى مواقع التأثير التنفيذي المتكافئ.

ويتجلى هذا التناقض في التوتر بين المواطنة الفردية من جهة، والتعريف القومي للدولة من جهة أخرى، ولا سيما في ضوء قانون أساس إسرائيل الدولة القومية للشعب اليهودي الصادر عام ٢٠١٨م، الذي يكرس الطابع القومي اليهودي للدولة ويضع المساواة القومية موضع إشكال جوهري.

ولا تتوقف المشكلة عند حدود النصوص القانونية، بل تمتد إلى المجال السياسي؛ إذ إن رفض قوى إسرائيلية رئيسية التعاون مع الأحزاب الفلسطينية، حتى عندما تكون أصواتها ضرورية لتشكيل الحكومة، يكشف أن المشاركة الانتخابية لا تقود بالضرورة إلى الاعتراف بالشراكة السياسية.

وتتضح المفارقة بصورة أكبر عند مقارنة وضع فلسطينيي الداخل بوضع الفلسطينيين في الضفة الغربية، حيث يشارك المستوطنون الإسرائيليون في انتخابات الكنيست، في حين لا يتمتع الفلسطينيون الخاضعون للاحتلال في الضفة بالحق نفسه في اختيار السلطة التي تتحكم في جوانب أساسية من حياتهم.

ومن منظور استراتيجي، فإن هذا التناقض يضع إسرائيل أمام أزمة شرعية تتجاوز حدود علاقاتها الداخلية، وتمتد إلى صورتها الدولية، خصوصاً مع تصاعد الانتقادات المرتبطة بالمساواة والتمييز ونظام السيطرة على الأراضي الفلسطينية.

وبالتالي، فإن المشاركة الفلسطينية الواسعة قد تحقق مفارقة سياسية مهمة: كلما اتسعت مشاركة الفلسطينيين في المؤسسات الانتخابية الإسرائيلية، وأصر النظام السياسي في الوقت نفسه على إقصائهم من الشراكة الحكومية، ازدادت وضوحاً الفجوة بين الممارسة الديمقراطية المعلنة والبنية القومية غير المتكافئة للدولة.

فلسطينيّو الداخل جزء من معادلة الصراع الفلسطيني

من الأخطاء التحليلية اختزال المشاركة الانتخابية لفلسطينيي الداخل في كونها شأناً إسرائيلياً داخلياً منفصلاً عن القضية الفلسطينية، فهؤلاء يمثلون جزءاً أصيلاً من الشعب الفلسطيني، وتظل قضايا الأرض والهوية والذاكرة والحقوق المدنية والوطنية محددات رئيسية لسلوكهم السياسي.

وتكتسب هذه الحقيقة أهمية خاصة في ضوء استمرار آثار التهجير ومصادرة الأراضي، والقيود المفروضة على بعض التجمعات الفلسطينية، وما يتعرض له النقب والجليل والمدن والقرى الفلسطينية من تحديات تتعلق بالتخطيط والبناء والملكية والحقوق الاجتماعية.

وهناك نماذج من المهجرين الفلسطينيين الذين يحملون الجنسية الإسرائيلية، لكنهم لا يستطيعون العودة إلى قراهم الأصلية، وهو ما يكشف استمرار العلاقة بين المواطنة القانونية والاقتلاع التاريخي من الأرض. ومن ثم، لا يمكن تفسير ارتفاع المشاركة الانتخابية باعتباره تخلياً عن الهوية الوطنية الفلسطينية أو قبولاً غير مشروط بالنظام السياسي الإسرائيلي؛ بل يمكن فهمه باعتباره استخداماً لأحد المسارات المتاحة لمواجهة سياسات تمس الوجود الفلسطيني وحقوقه. وهنا تبرز أهمية مفهوم تعدد أدوات المقاومة السياسية؛ فالمقاومة

لا تقتصر على المواجهة المباشرة، وإنما قد تشمل العمل القانوني والبرلماني والإعلامي والاجتماعي، واستخدام المؤسسات القائمة لمنع تمرير سياسات أو تقليص قدرة القوى الأكثر تطرفاً على فرض إرادتها.

لكن هذه الوظيفة تظل مشروطة بالحفاظ على استقلال القرار السياسي الفلسطيني، وعدم تحول المشاركة إلى غطاء يمنح النظام السياسي الإسرائيلي شرعية غير مشروطة، أو إلى أداة لاحتواء المطالب الوطنية الفلسطينية في إطار تحسين الخدمات والمخصصات فقط.

التداعيات الإقليمية والدولية لنتائج المشاركة الفلسطينية

لا تتوقف انعكاسات المشاركة الفلسطينية عند حدود الكنيست أو تشكيل الحكومة، بل تمتد إلى البيئة الإقليمية والدولية التي تتعامل مع إسرائيل باعتبارها طرفاً مركزياً في الصراع الفلسطيني وفي معادلات الأمن الإقليمي، فاستمرار نفوذ الصهيونية الدينية في الحكومة يثير مخاوف تتجاوز العلاقة بين الفلسطينيين والإسرائيليين، نظراً إلى ارتباط مشروع هذا التيار بالاستيطان والضم والتغيير في الوضع القائم بالقدس والمسجد الأقصى، وهي قضايا ذات حساسية إقليمية ودينية ودولية.

أ- التداعيات على القضية الفلسطينية

قد يؤدي إبعاد الصهيونية الدينية عن السلطة التنفيذية إلى تقليص قدرتها على توظيف مؤسسات الدولة في تسريع الاستيطان والضم الفعلي، لكنه لا يضمن حدوث تحول في الموقف الإسرائيلي من الحقوق الوطنية الفلسطينية. فالمنافسة بين الأحزاب الإسرائيلية قد تظل محصورة في أدوات إدارة الصراع، دون الاقتراب من جذوره السياسية والقانونية.

ب- التداعيات على القدس والمسجد الأقصى

تظل القدس إحدى أكثر ساحات الصراع حساسية؛ لأن سياسات الصهيونية الدينية لا تنطلق من اعتبارات أمنية وإدارية فحسب، وإنما ترتبط بتصورات دينية وتاريخية حول المكان والسيادة والهوية. ومن ثم، فإن تراجع نفوذ هذا التيار داخل الحكومة قد يحد من بعض المبادرات التصعيدية، لكنه لا ينهي التنافس على تغيير الوقائع السياسية والدينية في المدينة.

جـ- التداعيات على العلاقات الإقليمية

قد يؤدي استمرار السياسات اليمينية المتشددة إلى زيادة الضغوط على الدول العربية، وخصوصاً الدول التي ترتبط باتفاقيات سلام أو ترتيبات تعاون مع إسرائيل، بسبب انعكاسات الاستيطان والتهجير والتوتر في القدس على الرأي العام العربي والاستقرار الإقليمي. وفي هذا السياق، فإن أي تحولات في موازين القوى الإسرائيلية الداخلية لا ينبغي تقييمها فقط من منظور تغير هوية رئيس الحكومة، وإنما من زاوية انعكاسها على السياسات الفعلية تجاه الفلسطينيين، وعلى فرص التصعيد أو التهدئة في المنطقة.

د- التداعيات على الصورة الدولية لإسرائيل

يؤدي إقصاء الأحزاب الفلسطينية عن المشاركة الحكومية، رغم امتلاكها وزناً انتخابياً مؤثراً، إلى تعميق التساؤلات الدولية حول طبيعة النظام السياسي الإسرائيلي وحدود التعددية داخله. كما أن المقارنة بين حقوق المستوطنين وحقوق الفلسطينيين في الأراضي المحتلة تضع إسرائيل أمام تحديات متزايدة في مجال الشرعية الدولية. وفي هذا الإطار، يمكن أن يتحول نجاح فلسطينيي الداخل في تعطيل تشكيل أغلبية يمينية متطرفة إلى عنصر إضافي في إبراز التناقضات الداخلية الإسرائيلية أمام الرأي العام الدولي، شريطة أن يصاحبه خطاب سياسي وإعلامي منظم، يستند إلى الوقائع القانونية والحقوقية.

السيناريوهات الاستراتيجية المحتملة لمستقبل النظام السياسي الإسرائيلي

تسمح المعطيات الانتخابية والسياسية ببناء أربعة سيناريوهات رئيسية، لا تتعلق فقط بهوية الحكومة المقبلة، وإنما بمستقبل نفوذ الصهيونية الدينية، وموقع الأحزاب الفلسطينية، وطبيعة العلاقة بين المؤسسات السياسية والأمنية في إسرائيل.

السيناريو الأول: تشكيل حكومة إسرائيلية جديدة تستبعد الأحزاب الفلسطينية

السيناريو الأكثر أهمية في المدى القريب، ويقوم على نجاح المعسكر المناوئ لنتنياهو، بقيادة آيزنكوت، في تشكيل حكومة تعتمد على الأحزاب الصهيونية، مع استبعاد الأحزاب الفلسطينية من الائتلاف الحكومي، سواء بسبب الاعتبارات الأيديولوجية أو الضغوط السياسية والاجتماعية داخل المجتمع الإسرائيلي. ويعني هذا السيناريو أن المشاركة الفلسطينية الواسعة نجحت في منع معسكر نتنياهو من الحصول على أغلبية مريحة، لكنها لم تنجح في تحويل هذا التأثير إلى شراكة تنفيذية معترف بها. وبذلك تتحقق وظيفة التعطيل دون الانتقال إلى وظيفة المشاركة في صناعة القرار.

ومن تداعياته المحتملة تراجع النفوذ الوزاري المباشر لسموتريتش وبن جفير، واستمرار استبعاد الأحزاب الفلسطينية من مركز القرار التنفيذي، واحتفاظ المؤسسة السياسية الإسرائيلية بهامش واسع لمواصلة السياسات الأمنية والعسكرية التقليدية، واستمرار التناقض بين الاستفادة من الأصوات الفلسطينية انتخابياً ورفض الاعتراف بها شريكاً سياسياً، وانتقال الصراع داخل إسرائيل من المنافسة على بقاء نتنياهو إلى المنافسة على طبيعة الحكومة البديلة وحدود استقلالها عن اليمين الديني.

وتكمن المفارقة في أن نجاح هذا السيناريو قد يحقق هدفاً تكتيكياً لفلسطينيي الداخل، لكنه لا يضمن تغييراً استراتيجياً في طبيعة السياسة الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين.

السيناريو الثاني: عودة نتنياهو وتحالفه مع الصهيونية الدينية

يقوم هذا السيناريو على استمرار التفاهمات بين الليكود والقوى الدينية والقومية المتطرفة، وإعادة إنتاج تحالف حكومي يسمح لنتنياهو بالاحتفاظ بالسلطة، ويمنح الصهيونية الدينية فرصة لاستكمال مشروعها المؤسسي والاستيطاني. وتزداد احتمالات هذا المسار إذا تعثرت مفاوضات المعسكر المقابل، أو ظهرت خلافات بين مكوناته حول توزيع الحقائب الوزارية والسياسات الأمنية والاقتصادية، أو عجز عن التوصل إلى صيغة تحظى بقبول كافٍ داخل الكنيست.

من تداعياته المحتملة استمرار نفوذ سموتريتش في الإدارة المدنية والاستيطان، وتعزيز صلاحيات بن جفير في المجال الأمني والشرطي، وتصاعد الضغوط على الفلسطينيين في الضفة الغربية والقدس والنقب، وزيادة احتمالات توظيف المرجعيات الدينية في تبرير السياسات الحكومية، وتعميق الاستقطاب الداخلي وتراجع الثقة في المؤسسات السياسية.

ويمثل هذا السيناريو تحدياً مباشراً للنتيجة السياسية التي استهدفتها المشاركة الفلسطينية؛ لأنه يعيد إنتاج التحالف الذي سعت الأصوات الفلسطينية إلى حرمانه من التفويض الانتخابي.

السيناريو الثالث: تشكيل حكومة وحدة وطنية إسرائيلية

قد يمثل هذا السيناريو مخرجاً من حالة الاستقطاب والتعثر الائتلافي، من خلال اتفاق بين الليكود وقوى المعارضة الرئيسية على تشكيل حكومة واسعة تستند إلى توافق يهودي، وتستبعد الأحزاب الفلسطينية والتيارات التي لا تحظى بقبول مكونات الائتلاف. وتستند جاذبية هذا السيناريو إلى قدرة النخب الإسرائيلية على تقديم الخلافات الحزبية باعتبارها أقل أهمية من التحديات الأمنية والاستراتيجية التي تواجه الدولة، خصوصاً بعد حرب السابع من أكتوبر وتعدد ساحات المواجهة. لكن حكومة الوحدة قد لا تمثل بالضرورة تحولاً نحو الاعتدال؛ إذ يمكن أن تكون وسيلة لإعادة إنتاج الإجماع القومي الإسرائيلي، وتجاوز الانقسام حول نتنياهو، مع الإبقاء على جوهر السياسات المتعلقة بالأمن والقوة والاحتلال.

من تداعيات المحتملة تحييد دور الأحزاب الفلسطينية في تشكيل الحكومة، وتقليص قدرة الصهيونية الدينية على الابتزاز الائتلافي، دون ضمان تفكيك نفوذها المؤسسي، وإعادة ترتيب الأولويات العسكرية والأمنية، وتراجع حدة الصراع الحزبي مؤقتاً لمصلحة خطاب الوحدة القومية، واستمرار السياسات المتشددة تجاه الفلسطينيين بصيغ أقل ارتباطاً بالخطاب الديني المباشر.

ويعد هذا السيناريو من أخطر السيناريوهات على مستوى قراءة النتائج؛ لأنه قد يسمح بتجاوز أثر المشاركة الفلسطينية في تشكيل الحكومة، مع الحفاظ على نتائجها العددية في الكنيست.

السيناريو الرابع: استمرار الأزمة السياسية والذهاب إلى انتخابات جديدة

يقوم هذا السيناريو على فشل المعسكرات الإسرائيلية في التوصل إلى اتفاق ائتلافي مستقر، نتيجة التناقضات الأيديولوجية والشخصية والحسابات المتعلقة برئاسة الحكومة وتوزيع الحقائب والمسؤوليات. وفي هذه الحالة، قد تتحول المقاعد الفلسطينية إلى عامل متكرر في تعطيل تشكيل الحكومات، بينما تتواصل حالة عدم الاستقرار السياسي والمؤسسي.

من تداعياته المحتملة استمرار حالة الاستقطاب داخل المجتمع الإسرائيلي، وتعاظم احتمالات تكرار الانتخابات، وتصاعد الحملات ضد الأحزاب الفلسطينية ومحاولات التشكيك في شرعية مشاركتها، وتزايد الضغوط على المؤسسات القضائية والانتخابية، وارتفاع احتمالات توظيف القضايا الأمنية والحرب في التعبئة الانتخابية.

وقد يؤدي استمرار الأزمة إلى إضعاف قدرة الحكومة الإسرائيلية على اتخاذ قرارات استراتيجية طويلة الأجل، لكنه لا يعني بالضرورة تراجع قدرتها العسكرية أو توقف سياساتها تجاه الفلسطينيين.

مصفوفة السيناريوهات وتداعياتها

السيناريو	وضع الصهيونية الدينية	وضع الأحزاب الفلسطينية
حكومة آيزنكوت	تراجع النفوذ التنفيذي	تأثير دون شراكة
عودة نتنياهو	استعادة النفوذ الحكومي	استمرار التعطيل والمعارضة
حكومة وحدة	تحييد نسبي للنفوذ الحزبي المباشر	استبعاد من الحكومة
انتخابات جديدة	استمرار حالة عدم اليقين	تجدد التأثير الانتخابي

هذا تقدير تحليلي مشروط بتطور المفاوضات الائتلافية، وليس توقعاً حتمياً.

المخاطر والقيود التي تواجه القوة السياسية لفلسطينيي الداخل

على الرغم من الأهمية الاستراتيجية للمشاركة الانتخابية، فإن تحويلها إلى قوة سياسية مستدامة يواجه مجموعة من التحديات البنيوية التي قد تحد من فاعليتها، بل قد تؤدي إلى استنزافها إذا لم تتم إدارتها بصورة واعية.

أ- الانقسام السياسي بين الأحزاب الفلسطينية

يمثل استمرار الخلافات بين القوى الفلسطينية أحد أهم مصادر إضعاف قدرتها التفاوضية. فالحصول على ١٩ مقعداً لا يضمن تلقائياً وجود كتلة سياسية موحدة؛ إذ يتطلب التأثير الفعلي تنسيقاً في المواقف والبرامج والأولويات، والاتفاق على حدود التعاون مع الأحزاب الإسرائيلية. وقد تتحول الخلافات حول المشاركة في الحكومة أو دعمها من الخارج أو الاكتفاء بالمعارضة إلى عامل يبدد القيمة السياسية للتمثيل الفلسطيني.

ب- محدودية فرص الشراكة الحكومية

يكشف رفض قوى إسرائيلية رئيسية التعاون مع الأحزاب الفلسطينية عن وجود سقف سياسي وأيديولوجي لمشاركتها، لا يرتبط فقط بعدد المقاعد، وإنما بطبيعة تعريف الدولة وهويتها القومية. وبالتالي، فإن زيادة الوزن البرلماني الفلسطيني قد لا تؤدي بالضرورة إلى زيادة مماثلة في النفوذ التنفيذي.

جـ- احتمالات التشكيك في شرعية التصويت الفلسطيني

بذلت محاولات لاستبعاد القائمتين الفلسطينيتين من المنافسة الانتخابية، ثم التشكيك في نتائج مشاركتهما بعد الانتخابات، من خلال اتهامات تتعلق بالتدخل الخارجي. وتمثل هذه الممارسات مؤشراً على إمكانية استخدام الأدوات القانونية والإعلامية والأمنية للضغط على التمثيل الفلسطينية. ومن شأن استمرار هذا الاتجاه أن يحول المشاركة الانتخابية من أداة للتأثير إلى ساحة جديدة للصراع حول شرعية الوجود السياسي الفلسطيني داخل إسرائيل.

د- خطر تحويل الإنجاز الانتخابي إلى مكسب رمزي

قد يكون من الممكن تعطيل تشكيل حكومة معينة دون القدرة على فرض برنامج سياسي بديل. وهنا تظهر الفجوة بين النجاح الانتخابي والنجاح السياسي؛ فالأول يمكن قياسه بعدد الأصوات والمقاعد، أما الثاني فيتطلب ترجمة هذه المكاسب إلى نتائج ملموسة في الحقوق والموازنات والسياسات العامة.

هـ- اتساع الفجوة بين الأجيال والاتجاهات السياسية

قد تؤدي التحولات الاجتماعية والديموجرافية داخل المجتمع الفلسطيني في إسرائيل إلى ظهور أولويات سياسية مختلفة بين الأجيال، ما يفرض تطوير خطاب سياسي قادر على الجمع بين المطالب اليومية المتعلقة بالأمن الشخصي والسكن والتعليم والعمل، والقضايا الوطنية المرتبطة بالهوية والأرض والحقوق الفلسطينية.

و- خطر التوظيف السياسي الخارجي

قد تسعى بعض القوى الإسرائيلية إلى تصوير النشاط السياسي الفلسطيني باعتباره امتداداً لتدخلات خارجية، بهدف نزع الشرعية عنه. كما يمكن أن تتحول مواقف الأحزاب الفلسطينية إلى مادة للمزايدة بين الأحزاب الإسرائيلية، ما يفرض ضرورة الحفاظ على استقلال القرار السياسي ووضوح مرجعياته الوطنية والديمقراطية.

التحولات المحتملة في المجتمع الإسرائيلي بعد الانتخابات

تكشف نتائج الانتخابات عن تحولات أعمق من مجرد تغير موازين المقاعد؛ إذ تشير إلى استمرار انزياح المجتمع الإسرائيلي نحو اليمين، بالتوازي مع تصاعد التناقضات بين مكوناته السياسية والدينية والاجتماعية.

وتبرز هنا ثلاث ظواهر رئيسية:

أ- تراجع اليسار الإسرائيلي التقليدي

إن محدودية تمثيل القوى المحسوبة على اليسار، وحصول حزب الديمقراطيين على ثمانية مقاعد تعكسان تقلص المساحة السياسية المتاحة للتيارات التي كانت تطرح تسوية سياسية أو تقدم خطاباً مختلفاً نسبياً عن اليمين القومي والديني. وهذا التحول يعني أن التغيير الحكومي المحتمل قد لا يقترن بتغيير موازٍ في البيئة الفكرية والاجتماعية التي أنتجت صعود اليمين.

ب- تزايد تأثير المرجعيات الدينية في السياسة

لم تعد المرجعيات الدينية حكراً على الأحزاب المرتبطة بالصهيونية الدينية، بل أصبحت بعض الخطابات المسيحانية حاضرة لدى قطاعات أوسع من القوى الدينية، بما فيها أحزاب حريدية. ويكشف ذلك عن اتساع نطاق توظيف الدين في التعبئة السياسية وتفسير الصراع، وتحويل بعض القضايا الإقليمية والأمنية إلى موضوعات مرتبطة بالتصورات الدينية والتاريخية.

جـ- صعود النزعة القومية الأمنية

حتى القوى التي لا تتبنى المرجعية الدينية للصهيونية المتطرفة قد تستند إلى خطاب أمني قومي متشدد، وهو ما يجعل الاختلاف بين المعسكرات الإسرائيلية اختلافاً في الأولويات والوسائل والقيادة، وليس بالضرورة اختلافاً جذرياً حول مكانة القوة العسكرية أو طبيعة الصراع مع الفلسطينيين.

ومن ثم، فإن مستقبل السياسة الإسرائيلية قد يشهد انتقالاً من هيمنة تيار ديني متطرف على الحكومة إلى هيمنة صيغة قومية أمنية أكثر مؤسسية، دون أن يعني ذلك تحولاً حقيقياً نحو الاعتراف بالحقوق الفلسطينية.

الأبعاد العسكرية والأمنية في مستقبل الحكومة الإسرائيلية

يكتسب هذا المحور أهمية خاصة لأن الصراع على السلطة التنفيذية في إسرائيل لا ينفصل عن طبيعة العلاقة بين القيادة السياسية والمؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية، فصعود القيادات العسكرية السابقة إلى المجال السياسي، ووجود شخصيات ذات خلفيات أمنية في المعسكرات المتنافسة، يعكسان استمرار مركزية المؤسسة الأمنية في تحديد الخيارات السياسية والاستراتيجية. وفي هذا السياق، فإن وصول آيزنكوت إلى قيادة الحكومة، إذا تحقق، قد يغير طبيعة العلاقة بين القيادة السياسية والعسكرية، لكنه لا يعني بالضرورة تراجع الاعتماد على القوة العسكرية أو مراجعة العقائد القتالية التي حكمت العمليات الإسرائيلية في غزة ولبنان.

وتظهر هنا ثلاثة اتجاهات محتملة:

أ- **إعادة ضبط العلاقة بين السياسي والعسكري:** من خلال تعزيز دور التقديرات المهنية للمؤسسة العسكرية والأمنية، وتقليص قدرة الوزراء ذوي التوجهات الأيديولوجية المتشددة على فرض قرارات مباشرة.

٢- **استمرار مركزية العقيدة الأمنية:** مع بقاء التفوق العسكري والردع والقوة التدميرية عناصر أساسية في التفكير الاستراتيجي الإسرائيلي.

٣- **توظيف الأمن في إعادة إنتاج الإجماع السياسي:** من خلال تقديم التحديات الإقليمية باعتبارها مبرراً لتجاوز الخلافات الداخلية وتشكيل حكومات واسعة.

وتكمن أهمية هذا التمييز في أن خروج الصهيونية الدينية من الحكومة لا يعني بالضرورة خروج أفكارها من المؤسسة العسكرية أو المجال الأمني، كما أن تراجع نفوذها الوزاري لا يضمن تغييراً في السياسات الميدانية.

تقدير الموقف الاستراتيجي وتوصيات التعامل مع التحول

استناداً إلى المعطيات السابقة، يمكن التوصل إلى أن الانتخابات مثلت اختباراً لقدرة فلسطينيي الداخل على توظيف موقعهم داخل النظام السياسي الإسرائيلي لتحقيق أهداف تتجاوز التمثيل الرمزي، وأن نجاحهم في التأثير في الحسابات الائتلافية يفتح المجال أمام تطوير تصور جديد للفاعلية السياسية الفلسطينية داخل إسرائيل. غير أن استمرار هذا التأثير يتطلب الانتقال من التعبئة الانتخابية المؤقتة إلى بناء استراتيجية سياسية طويلة الأجل، تتجنب اختزال الإنجاز في عدد المقاعد، وتربطه بأهداف واضحة وقابلة للقياس.

أ- **توصيات تتعلق بالقوى السياسية الفلسطينية داخل إسرائيل:** منها تطوير صيغة تنسيق سياسي مستدام بين الأحزاب الفلسطينية ، تقوم على الحد الأدنى من التوافق الوطني والبرلماني، والفصل بين التعاون البرلماني المحدود والشراكة الحكومية، وعدم التعامل معهما باعتبارهما خياراً واحداً، ووضع برنامج تفاوضي يحدد المطالب والحقوق التي لا يمكن التنازل عنها، بما يمنع تحويل الوزن البرلماني إلى مكسب تفاوضي محدود، وتعزيز الحضور القانوني والإعلامي لمواجهة محاولات الإقصاء والتشكيك في شرعية المشاركة الفلسطينية، وربط العمل البرلماني بالدفاع عن الأرض والحقوق المدنية ومواجهة التمييز والعنف والجريمة وهدم المنازل، والحفاظ على استقلال القرار السياسي الفلسطيني، وتجنب الانخراط في تحالفات لا توفر ضمانات واضحة للحقوق الأساسية.

ب- **توصيات تتعلق بالقوى الفلسطينية على المستوى الوطني:** منها التعامل مع فلسطينيي الداخل باعتبارهم مكوناً أساسياً في المعادلة الوطنية الفلسطينية، لا مجرد جماعة انتخابية داخل إسرائيل، وتطوير قنوات تنسيق سياسي وإعلامي وحقوقي تحافظ على خصوصية ظروفهم القانونية والاجتماعية، والاستفادة من قدرتهم على كشف التناقضات الداخلية الإسرائيلية، خصوصاً في قضايا المساواة والتمييز والحقوق القومية، ودعم توثيق السياسات الإسرائيلية تجاه النقب والجليل والقدس والضفة الغربية، وربطها بالسياق الأوسع للصراع، وتجنب فرض خيارات سياسية موحدة على فلسطينيي الداخل، مع احترام خصوصية أدواتهم وظروفهم.

جـ- **توصيات تتعلق بالدول العربية: منها** متابعة التحولات داخل النظام السياسي الإسرائيلي باعتبارها مؤشراً على طبيعة السياسات الإقليمية المقبلة، وعدم الخلط بين تغيير رئيس الحكومة وحدوث تحول استراتيجي في الموقف الإسرائيلي من القضية الفلسطينية، وربط أي ترتيبات إقليمية أو سياسية بتطورات الاستيطان والضم والتهجير والوضع القائم في القدس، وتطوير خطاب دبلوماسي يميز بين التنافس الحزبي الإسرائيلي وبين استمرار السياسات التي تمس الحقوق الفلسطينية، والاهتمام بالتحولات داخل المجتمع الإسرائيلي، وعدم قصر التقدير الاستراتيجي على نتائج الانتخابات أو تصريحات القيادات السياسية.

د- **توصيات تتعلق بالمتابعة البحثية والاستراتيجية:** ينبغي بناء منظومة متابعة دورية تتناول مؤشرات أساسية، منها تطور التحالفات الائتلافية ومواقف الأحزاب الإسرائيلية من التعاون مع القوائم الفلسطينية،

وحجم النفوذ الفعلي للصهيونية الدينية داخل الوزارات والأجهزة الإدارية والأمنية، واتجاهات التصويت الفلسطيني ومستوى التنسيق بين الأحزاب ومعدلات المشاركة، والتغيرات في سياسات الاستيطان والضم وهدم المنازل والوضع في القدس والمسجد الأقصى، وانعكاسات تشكيل الحكومة على العقيدة الأمنية والعسكرية الإسرائيلية والسياسة الإقليمية. ومن شأن هذه المؤشرات أن تنقل التحليل من متابعة النتائج الانتخابية باعتبارها حدثاً منفصلاً إلى مراقبة التحولات البنيوية التي تحدد مستقبل الدولة والمجتمع والصراع.

من تعطيل اليمين الديني إلى إعادة تعريف القوة السياسية الفلسطينية

تكشف هذه الانتخابات عن مفارقة مهمة في بنية النظام السياسي الإسرائيلي؛ فالقوى التي تسعى إلى حصر الدولة في هويتها القومية اليهودية، وتقليص المجال السياسي المتاح للفلسطينيين، وجدت نفسها أمام كتلة فلسطينية انتخابية قادرة على التأثير في حسابات الأغلبية وتقييد خيارات تشكيل الحكومة.

ولعل أهم ما تكشفه التجربة هو أن القوة السياسية لا تُقاس دائماً بالقدرة على الوصول إلى الحكم، وإنما قد تتجسد في القدرة على منع خصم من الوصول إليه، أو حرمانه من التفويض الذي يحتاجه لمواصلة مشروعه السياسي. وبهذا المعنى، فإن المشاركة الفلسطينية لم تكن بالضرورة مدخلاً للاندماج في النظام الإسرائيلي، وإنما تحولت إلى أداة لمقاومة بعض توجهاته من داخل المجال الانتخابي ذاته.

لكن هذا الإنجاز يظل محدوداً إذا لم يتحول إلى استراتيجية مستدامة؛ لأن إبعاد سموتريتش وبن جفير عن الحكومة لا يعني بالضرورة تفكيك البنية الاستيطانية والأمنية والإدارية التي تعززت خلال وجودهما في السلطة، كما أن وصول قيادة إسرائيلية بديلة لا يعني تلقائياً تغيير العقيدة الأمنية أو الاعتراف بالحقوق الوطنية الفلسطينية.

ومن هنا، فإن الرهان الاستراتيجي لا ينبغي أن ينحصر في منع عودة نتنياهو أو الصهيونية الدينية، بل يجب أن يتجه إلى استثمار التناقضات داخل المجتمع الإسرائيلي، وتعزيز قدرة الفلسطينيين على التأثير في البيئة السياسية والقانونية والدولية المحيطة بإسرائيل، مع الحفاظ على استقلال مشروعهم الوطني وخصوصية أدواتهم النضالية.

والنتيجة الأعمق أن فلسطينيي الداخل انتقلوا، في هذه التجربة، من موقع الأقلية التي تسعى إلى تحسين شروط وجودها داخل النظام الإسرائيلي إلى موقع الكتلة التي تستطيع التأثير في شروط استقرار هذا النظام وتشكيل حكوماته. وهذا لا يعني امتلاكهم سلطة تغيير النظام، لكنه يكشف عن إمكانية توظيف موقعهم الديموجرافي والانتخابي والسياسي لفرض قيود على بعض خياراته، ورفع تكلفة سياساته الأكثر تطرفاً.

إنها، في جوهرها، نقلة من منطق انتظار التحولات داخل إسرائيل إلى محاولة التأثير في إنتاجها، ومن الاكتفاء بالتمثيل البرلماني إلى توظيفه في معادلة الصراع. غير أن نجاح هذه النقلة سيظل مرهوناً بقدرة الفلسطينيين على تحويل الإنجاز الانتخابي المؤقت إلى قوة سياسية منظمة، وعلى التمييز بين تعطيل مشروع اليمين الديني وبين تغيير المنظومة الأوسع التي تنتج الاحتلال والاستيطان والتمييز القومي.

مؤشرات إنذار لمتابعة السيناريوهات

لتحويل هذه المقاربة إلى أداة استشرافية قابلة للتحديث، يمكن اعتماد مصفوفة متابعة دورية:

المؤشر	دلالته الاستراتيجية
اتفاقات تشكيل الحكومة	تحديد اتجاه الائتلاف المقبل
استبعاد الأحزاب الفلسطينية	استمرار أزمة الشراكة والمواطنة
مواقع سموتريتش وبن جفير	قياس استمرار نفوذ الصهيونية الدينية
صلاحيات الإدارة المدنية	رصد احتمالات الضم الفعلي
سياسات الشرطة والأمن	قياس تسييس أدوات إنفاذ القانون
الاستيطان في الضفة	قياس استمرار المشروع الاستيطاني

وضع القدس والأقصى	رصد احتمالات التصعيد الديني
وحدة القوائم الفلسطينية	قياس القدرة على الحفاظ على قوة التعطيل
اتجاهات التصويت الفلسطيني	قياس استدامة التعبئة السياسية
موقف الأحزاب الإسرائيلية من الفلسطينيين	قياس حدود التحول في بنية النظام

الخاتمة: المشاركة الفلسطينية قوة تعطيل لا تزال تبحث عن قوة تغيير

تمثل الانتخابات، وفق الفرضية التي تنطلق منها هذه الورقة، لحظة انتقال مهمة في وظيفة الصوت الفلسطيني داخل إسرائيل. فقد أثبتت إمكانية التأثير في موازين القوى، لكنها كشفت في الوقت ذاته عن الحدود البنيوية التي تحول دون ترجمة هذا التأثير إلى شراكة متكافئة في الحكم.

والتحدي المقبل ليس مجرد الحفاظ على المقاعد التسعة عشر، وإنما تحويلها إلى أداة ضغط سياسية وقانونية وإعلامية، ضمن استراتيجية فلسطينية أوسع تستهدف تقليص قدرة إسرائيل على فرض الوقائع الاستيطانية والعسكرية والسياسية باعتبارها أمراً نهائياً.